

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل

صندوق المركز الإسلامي

الكويت

31 ديسمبر 2025

المحتويات

الصفحة

2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
4	بيان المركز المالي
5	بيان التغيرات في صافي الأصول الخاصة بحاملي الوحدات
6	بيان التدفقات النقدية
21-7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة حاملو الوحدات
صندوق المركز الإسلامي
الكويت

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية لصندوق المركز الإسلامي ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في صافي الأصول الخاصة بحاملي الوحدات وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفق تلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاقية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين ("ميثاق الأخلاقية")، والمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت. كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات وميثاق الأخلاقية.

إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

أمر آخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مراقب حسابات آخر والذي أبدى رأي تدقيق غير متحفظ حول هذه البيانات المالية بتاريخ 11 فبراير 2025.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن نظام الضبط الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية بشكل خال من فروقات مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

ولإعداد هذه البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة، عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف أنشطته، أو عدم توفر أي بديل آخر واقعي سوى إتخاذ هذا الإجراء.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية، ككل، خالية من فروقات مادية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائماً الفروقات المادية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الفروقات من الغش أو الخطأ وتعتبر مادية سواء كانت منفردة أو مجتمعة، عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم بناء على ما ورد في هذه البيانات المالية.

تابع/ تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حاملي وحدات صندوق المركز الإسلامي

تابع/ مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

وكجزء من مهام التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الفروقات المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الغش تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشمل تواطؤ أو تزوير أو حذوفات مقصودة أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الضبط الداخلي.
 - فهم إجراءات الضبط الداخلي التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الضبط الداخلي للصندوق.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
 - الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود تلك الشكوك الجوهرية، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير التدقيق وإلى الإفصاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإفصاحات غير ملائمة، سوف يؤدي ذلك إلى تعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الصندوق على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض بشكل عادل.
- نقوم بالعرض على المسؤولين عن تطبيق الحوكمة، وضمن أمور أخرى، خطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي يتم اكتشافها، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الضبط الداخلي التي تلفت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا أيضاً أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع مخالفات للنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، على وجهه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، على وجهه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.



عبداللطيف محمد العيان (CPA)

(مراقب مرخص رقم 94 فئة أ)

جرانت ثورنتون - القطامي والعيان وشركاهم

الكويت

5 فبراير 2026

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 د.ك	إيضاح
الإيرادات		
56	62	إيرادات أرباح من أرصدة لدى البنوك
566,398	564,401	إيرادات توزيعات أرباح
284,443	1,583,690	ربح من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
657,555	2,501,030	التغير في القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(199)	187	ربح/(خسارة) من ترجمة العملات الأجنبية
1,508,253	4,649,370	
المصاريف والأعباء الأخرى		
(151,572)	(179,697)	10.1 أتعاب الإدارة
(17,052)	(20,216)	10.2 أتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار
(27,645)	(60,451)	مصاريف التشغيل الأخرى
(196,269)	(260,364)	
1,311,984	4,389,006	ربح السنة
-	-	الإيرادات الشاملة الأخرى
1,311,984	4,389,006	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 7 - 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق المركز الإسلامي

البيانات المالية

31 ديسمبر 2025

بيان المركز المالي

31 ديسمبر 2024 د.ك	31 ديسمبر 2025 د.ك	إيضاح	
			الأصول
			أصول متداولة
324,180	68,220		النقد والنقد المعادل
15,254,930	19,750,538	7	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
4,425	1,759		أصول أخرى
15,583,535	19,820,517		مجموع الأصول
			الخصوم
			خصوم متداولة
26,306	31,704		مصاريف مستحقة وخصوم أخرى
26,306	31,704		مجموع الخصوم
15,557,229	19,788,813		صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات
			يمثلها:
6,306,606	6,253,282	8	مساهمة حاملي الوحدات
(8,032,156)	(8,136,254)	8	عجز في الوحدات
17,282,779	21,671,785		أرباح مرحلة
15,557,229	19,788,813		صافي الأصول الخاصة بحملة الوحدات
2.467	3.165	9	صافي قيمة الأصول لكل وحدة

DocuSigned by:

C22E22C4E05743C...

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع
مدير الصندوقالشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك.م.
أمين الصندوق ومراقب الاستثمار

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 7 - 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في صافي الأصول الخاصة بحاملي الوحدات

الإجمالي د.ك	أرباح مرحلة د.ك	عجز في الوحدات د.ك	مساهمة حملة الوحدات د.ك	الرصيد في 31 ديسمبر 2024	
				اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة	استرداد وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة
15,557,229	17,282,779	(8,032,156)	6,306,606		
70,886	-	47,628	23,258		
(228,308)	-	(151,726)	(76,582)		
(157,422)	-	(104,098)	(53,324)		
4,389,006	4,389,006	-	-		
19,788,813	21,671,785	(8,136,254)	6,253,282		
الرصيد في 31 ديسمبر 2025					
14,255,262	15,970,795	(8,026,290)	6,310,757		
13,183	-	7,637	5,546		
(23,200)	-	(13,503)	(9,697)		
(10,017)	-	(5,866)	(4,151)		
1,311,984	1,311,984	-	-		
15,557,229	17,282,779	(8,032,156)	6,306,606		
الرصيد في 31 ديسمبر 2024					
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة					
مجموع المعاملات مع حملة الوحدات					
استرداد وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة					
اكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة					
الرصيد في 31 ديسمبر 2023					

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 7 - 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 د.ك	
		أنشطة التشغيل
1,311,984	4,389,006	ربح السنة
		التغيرات في أصول وخصوم التشغيل:
(1,490,605)	(4,495,608)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
1,669	2,666	أصول أخرى
106	5,398	مصاريف مستحقة وخصوم أخرى
(176,846)	(98,538)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التشغيل
		أنشطة التمويل
13,183	70,886	المحصل من الاكتتاب في وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة
(23,200)	(228,308)	المدفوع لاسترداد وحدات قابلة للاسترداد خلال السنة
(10,017)	(157,422)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
(186,863)	(255,960)	النقص في النقد والنقد المعادل
511,043	324,180	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
324,180	68,220	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المبينة على الصفحات 7 - 21 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

1 التأسيس والأنشطة

تأسس صندوق المركز الإسلامي ("الصندوق") بموجب المرسوم الوزاري رقم 99 لسنة 1999 الصادر في 31 مايو 1999 وفقاً لأحكام القانون رقم 31 لسنة 1990 بشأن تنظيم تداول الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار. كانت المدة الأولية للصندوق 15 سنة من تاريخ إنشاء الصندوق وقابلة للتجديد لمدة مماثلة بناءً على قرار مدير الصندوق وموافقة حملة الوحدات الذين يمتلكون ما يزيد عن 50% من مساهمة حملة الوحدات. تم تعديل النظام الأساسي للصندوق ليتوافق مع القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في 23 نوفمبر 2016 بموافقة هيئة أسواق المال. أصدرت هيئة أسواق المال في 5 فبراير 2015 رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية. تم تجديد الترخيص حتى تاريخ 4 فبراير 2027.

يهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد جيدة للمستثمرين من خلال استثمار الأموال في دولة الكويت في أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة بشرط أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما يجوز للصندوق الاستثمار في ما يعادل الودائع لدى البنوك الإسلامية التي لا تنطوي على أغراض تمويلية والاكتتابات العامة والصكوك الصادرة عن حكومة دولة الكويت أو بضمائها، بالإضافة إلى وحدات صناديق السوق النقدي المحلية، على النحو الذي يراه مدير صندوق؛ على أن تكون جميع استثمارات الصندوق متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعارض مع أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وقراراته وتعليماته وتعديلاته اللاحقة له بموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال، وتنظيم نشاط الأوراق المالية، ويخضع الصندوق لإشراف هيئة أسواق المال.

تتم إدارة أنشطة الصندوق الاستثمارية من قبل شركة المركز المالي الكويتي - ش.م.ك.ع ("مدير الصندوق") وتعد الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك.م أمين الصندوق ومراقب الاستثمار ("أمين الصندوق ومراقب الاستثمار").

غير مسموح لمدير الصندوق بدفع الزكاة. ويتولى حملة الوحدات مسؤولية دفع الزكاة عن صافي قيمة الأصول للوحدات التي يمتلكونها في تاريخ استحقاق الزكاة.

اعتمدت الجمعية العامة السنوية لحملة الوحدات في اجتماعها المنعقد بتاريخ 9 يوليو 2025 البيانات المالية للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

يقع المكتب المسجل للصندوق في العاصمة، المرقاب، قطعة رقم 1، قسيمة رقم 6، شارع السور، مبنى علي الشايع وعبد العزيز محمد الحمود الشايع، الطابق 8.

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الصندوق ومراقب الاستثمار بتاريخ 5 فبراير 2026.

2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي تم قياسها بالقيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ("د.ك.") الذي يمثل العملة الرئيسية وعملة العرض للصندوق.

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. لم يكن لإعادة التصنيف تلك أي تأثير على صافي أصول حاملي الوحدات ونتائج الفترة المقارنة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

3 بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. لقد تم إعداد هذه البيانات المالية بافتراض أن الصندوق يعمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وتأكيداً لصحة تطبيق مبدأ الاستمرارية عند الإعداد، قام الصندوق بدراسة عوامل عديدة، وتكون لديه توقع معقول بتوفر الموارد اللازمة لديه حالياً ومستقبلاً بما يكفل استمراريته في مزاولة نشاطه خلال المستقبل المنظور.

4 التغيرات في السياسات المحاسبية

4.1 معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل الصندوق

إن التعديلات التالية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية السارية قد دخلت حيز التنفيذ للسنة الحالية.

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في

المعيار أو التفسير

1 يناير 2025

تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات

تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات

تتناول تعديلات معيار المحاسبة الدولي 21 تحديد سعر الصرف في حالة عدم قابلية تحويل العملات على المدى الطويل على التعديلات التالية:

- تحدد متى تكون/ لا تكون العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى - تكون العملة قابلة للتبادل عندما يتمكن الكيان من استبدالها بعملة أخرى من خلال آليات السوق أو التبادل التي تنشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ دون تأخير مفرط في تاريخ القياس ولغرض محدد؛ ولا تكون العملة قابلة للتبادل بعملة أخرى إذا كان بإمكان الكيان فقط الحصول على مبلغ ضئيل من العملة الأخرى.
- تحدد كيفية تقدير المنشأة لسعر الصرف الواجب تطبيقه عندما تكون العملة غير قابلة للتحويل؛ عندما تكون العملة غير قابلة للتحويل في تاريخ القياس، تُقَرَّر المنشأة سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان سيتم تطبيقه على معاملة اعتيادية منتظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق، والذي من شأنه أن يعكس بوضوح الظروف الاقتصادية السائدة.
- تتطلب الإفصاح عن معلومات إضافية عندما تكون العملة غير قابلة للتحويل؛ ففي حالة عدم قابلية العملة للتحويل، تُفصح المنشأة عن معلومات تُمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم كيفية تأثير أو التأثير المتوقع لعدم قابلية العملة للتحويل على أدائها المالي ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

لم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

4.2 معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير سارية بعد

بتاريخ المصادقة على هذه البيانات المالية، تم إصدار بعض المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يتم تفعيلها بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً من قبل الصندوق.

تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق كافة التعديلات ذات الصلة ضمن السياسات المحاسبية للصندوق للمرة الأولى خلال الفترة التي تبدأ بعد تاريخ التعديلات. فيما يلي المعلومات حول المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المتوقع أن يكون لها ارتباط بالبيانات المالية للصندوق. وهناك أيضاً بعض المعايير والتفسيرات الجديدة الأخرى التي صدرت ولكن ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

4 تابع/ التغييرات في السياسات المحاسبية

4.2 تابع/ معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها لم تسر بعد

يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في

المعيار أو التفسير

1 يناير 2026	تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - تصنيف وقياس الأدوات المالية
1 يناير 2027	المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية
1 يناير 2026	التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - مجلد 11

تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - تصنيف وقياس الأدوات المالية

تتناول التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث تغييرات:

- إلغاء الاعتراف بأي التزام مالي يتم تسويته عن طريق التحويل الإلكتروني، والذي بموجبه يجوز للمنشآت أن تعتبر أي التزام مالي (أو جزء منه) سيتم تسويته نقدًا باستخدام نظام دفع إلكتروني قد تمت تسويته قبل تاريخ التسوية إذا تم استيفاء معايير محددة. يجب على المنشأة التي تختار تطبيق خيار إلغاء الاعتراف هذا أن تطبقه على جميع عمليات التسوية التي تتم عبر نفس نظام الدفع الإلكتروني.
- تصنيف الأصول المالية استنادًا إلى (أ) الشروط التعاقدية التي تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية، (ب) الأصول المحملة بوصف عدم حق الرجوع والتي قد تم توسيع نطاق تعريفها لتشمل أي أصل مالي لديه خصائص عدم حق الرجوع إذا كان الحق النهائي للمنشأة في استلام التدفقات النقدية مقيدًا تعاقدًا بالتدفقات النقدية الناتجة من أصول محددة، و (ج) الأدوات المرتبطة تعاقدًا والتي قد تم توضيحها، و
- الإفصاحات المتعلقة بـ (أ) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث يتطلب من المنشآت الإفصاح بشكل منفصل عن الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة للأصول المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها خلال الفترة، والأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها في نهاية الفترة، و (ب) الشروط التعاقدية التي يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية عند وقوع (أو عدم وقوع) حدث طارئ لا يتعلق مباشرة بالتغيرات في مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون لتطبيق هذه التعديلات في المستقبل تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في البيانات المالية

سيحل المعيار الجديد محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - عرض البيانات المالية، على الرغم من أنه يتضمن عددًا من المتطلبات الحالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1. يهدف المعيار الدولي للتقارير المالية 18 إلى ضمان أن توفر البيانات المالية معلومات ذات صلة تعكس بدقة أصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف. تتضمن المتطلبات الجديدة الرئيسية الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 18 ما يلي:

- عرض فئات محددة ومجاميع فرعية في بيان الأرباح أو الخسائر
- الإفصاحات الخاصة بمقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة
- تحسين عملية التجميع والتفصيل

لا تتوقع الإدارة بأن يكون لتطبيق هذه التعديلات في المستقبل تأثير جوهري على البيانات المالية للصندوق.

التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - مجلد 11

يهدف مشروع التحسينات السنوية إلى تحديث عدد من المعايير، ويهدف بشكل أساسي إلى تقديم توضيحات وإزالة حالات التعارض.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون لتطبيق هذه التعديلات تأثيرًا جوهريًا على البيانات المالية للشركة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 السياسات المحاسبية المادية

إن السياسات المحاسبية المادية المطبقة في إعداد البيانات المالية مبينة أدناه.

5.1 الاعتراف بالإيرادات

يعترف الصندوق بالإيرادات الناتجة من المصادر الرئيسية التالية:

5.1.1 إيرادات استثمار

يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التغير في القيمة العادلة للاستثمار.

5.1.2 إيرادات توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت حق الصندوق في استلام هذه التوزيعات، شريطة أن يكون من المرجح تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة بها إلى الصندوق، وإمكانية قياس مبلغ توزيعات الأرباح بشكل موثوق.

5.1.3 إيرادات أرباح من أرصدة لدى البنوك

يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

5.2 مصاريف التشغيل

يتم الاعتراف بمصاريف التشغيل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر عند الاستفادة من الخدمة أو بتاريخ حدوثها.

5.3 الأدوات المالية

5.3.1 التحقق والقياس المبني وعدم التحقق

يتم تحقق الأصول والخصوم المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية وتقاس مبدئياً بالقيمة العادلة المعدلة بتكاليف المعاملات، باستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة. القياس اللاحق للأصول والخصوم المالية مبيّن أدناه.

يتم عدم تحقق الأصل المالي (وأيضا كان ذلك منطبقاً عدم تحقق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية متشابهة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛
- قيام الصندوق بالتنازل عن حقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو أنه قد أخذ على عاتقه التزاماً بدفع هذه التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون تأخير كبير إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو

(أ) تحويل الصندوق بشكل أساسي جميع مخاطر ومنافع الأصل أو

(ب) أن لا يقوم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ، على نحو جوهري، بكامل المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلا أنه قام بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم الصندوق بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من تلك الأصول المالية وعندما يدخل في ترتيبات القبض والدفع ولم يتم بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، ويتحقق الأصل الجديد بمقدار استمرار سيطرة الصندوق على هذا الأصل.

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو نفاذه. عندما يتم استبدال التزام قائم بالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغيير شروط الالتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام جديد، ويتم الاعتراف بالفرق بين المبالغ الدفترية المتعلقة بذلك في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.3 تابع/ الأدوات المالية

5.3.2 تصنيف الأصول المالية

لغرض القياس اللاحق، فإن الأصول المالية يتم تصنيفها إلى الفئات التالية عند التحقق المبدئي:

- الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتحدد التصنيف بحسب كل مما يلي:

- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية
- خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

للسندوق اتخاذ القرار/ إجراء التصنيف التالي بشكل لا رجعة فيه عند الإقرار المبدئي لأي أصل مالي:

- للسندوق أن يصدر قراراً لا رجعة فيه بعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في حقوق الملكية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إذا تم استيفاء معايير معينة؛ و
- يجوز للسندوق إجراء تصنيف لا رجعة فيه لأي استثمار دين يفي بالتكلفة المطفأة أو بمعايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كمقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان ذلك يلغي أو يخفض بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

5.3.3 القياس اللاحق للأصول المالية

• الأصول المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت الأصول مستوفية للشروط التالية (ليست مصنفة كأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر):

- إذا كان محتفظ بها في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل المالي وتحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية
- إذا كان ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية تمثل فقط المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة عليه.
- بعد الإثبات المبدئي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم حذف الخصم عندما يكون تأثيره غير مادي.

تتكون الأصول المالية للسندوق بالتكلفة المطفأة مما يلي:

- النقد والنقد المعادل
- يتضمن النقد والنقد المعادل نقد وارصدة لدى البنوك ولا يخضع لمخاطر جوهرية من التغيرات في القيمة.
- أصول أخرى
- تسجل الأصول الأخرى بالمبلغ الأصلي ناقصاً مخصص أي مبالغ لا يمكن تحصيلها. يتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما يصبح تحصيل المبلغ بالكامل لم يعد محتملاً. يتم شطب الديون المعدومة عند استحقاقها.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.3 تابع/ الأدوات المالية

5.3.3 تابع/ القياس اللاحق للأصول المالية

• أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل الموجودات المالية ضمن هذه الفئة على الموجودات التي قامت الإدارة بتصنيفها عند الاعتراف الأولي، أو تلك الملزمة بقياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ولا تقوم الإدارة بتصنيف أي أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - والتي قد تستوفي بخلاف ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - إلا إذا كان ذلك يؤدي إلى إلغاء أو الحد بشكل جوهري من عدم الاتساق المحاسبي الذي قد ينشأ عن غير ذلك. كما يتوجب إلزامياً بقياس الموجودات المالية التي لا تمثل تدفقاتها النقدية التعاقدية سداداً لأصل المبلغ والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وذلك عند ثبوت حق الصندوق في استلام التدفقات النقدية.

5.3.4 انخفاض قيمة الأصول المالية

إن كافة الأصول المالية، غير تلك المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تخضع للمراجعة للتأكد من عدم انخفاض قيمتها على الأقل بتاريخ كل بيانات مالية وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي بأن أحد الأصول المالية أو مجموعة أصول مالية قد انخفضت قيمتها. يتم تطبيق معايير مختلفة لتحديد انخفاض القيمة لكل فئة من فئات الأصول المالية المبينة أدناه.

يقوم الصندوق بإثبات مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الأصول المالية بالتكلفة المطفأة.

بالنسبة للأصول المالية، يعتمد نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للصندوق بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تسلمها. يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبني لأصل المالي المعني.

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمالية التعثر أو معدل الخسارة الناتجة عن التعثر (أي حجم الخسارة عند التعثر) وقيمة التعرض عند التعثر. يستند تقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة الناتجة عن التعثر على البيانات التاريخية المعدلة بواسطة معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة لقيمة التعرض عند التعثر، بالنسبة للأصول المالية، فإن ذلك يتم تمثيله بالقيمة الدفترية الإجمالية للأصول في تاريخ البيانات المالية.

يعترف الصندوق بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للذمم التجارية المدينة. يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة من هذه الأصول المالية باستخدام مصفوفة مخصصات تستند إلى خبرة خسارة ائتمان تاريخية للصندوق، مع تعديلها للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقد عند الاقتضاء.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، يقوم الصندوق بإثبات خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة عند وجود زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني.

مع ذلك، في حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان بالأداة المالية بشكل جوهري منذ الاعتراف المبني، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً.

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. على النقيض من ذلك، تمثل خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً الجزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المتوقع أن ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

يعترف الصندوق بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر لجميع الأصول المالية مع إجراء تعديل مقابل على قيمه الدفترية الخاصة به من خلال حساب مخصص الخسارة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.3 تابع/ الأدوات المالية

5.3.4 تابع/ انخفاض قيمة الأصول المالية

إذا قام الصندوق بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ يعادل قيمة خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في فترة البيانات المالية السابقة، ولكنه يحدد في تاريخ البيانات المالية الحالية أنه لم يعد يتم الوفاء بالشروط الخاصة بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً في تاريخ البيانات المالية الحالية، باستثناء الأصول التي تم استخدام نهج مبسط فيها.

يعد قياس خسائر الائتمان المتوقعة دالة على احتمالية التعثر أو معدل الخسارة الناتجة عن التعثر (أي حجم الخسارة عند التعثر) وقيمة التعرض عند التعثر. يستند تقييم احتمالية التعثر ومعدل الخسارة الناتجة عن التعثر على البيانات التاريخية المعدلة بواسطة معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة لقيمة التعرض عند التعثر، بالنسبة للأصول المالية، فإن ذلك يتم تمثيله بالقيمة الدفترية الإجمالية للأصول في تاريخ البيانات المالية.

5.3.5 التصنيف والقياس اللاحق للخصوم المالية

تتضمن الخصوم المالية للصندوق مصاريف مستحقة وخصوم أخرى.

يعتمد القياس اللاحق للخصوم المالية على تصنيفها كما يلي:

• الخصوم المالية بالتكلفة المطفأة

يتم إظهارها باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم تصنيف المصاريف المستحقة والخصوم الأخرى كخصوم مالية بخلاف تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- مصاريف مستحقة وخصوم أخرى

يتم إثبات الخصوم المستحقة الدفع في المستقبل عن الخدمات المستلمة سواء صدر بها فواتير من المورد أم لا.

إن الخصوم المالية بخلاف تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي لا يتم تصنيفها ضمن أي من البنود الواردة أعلاه تُصنف كـ "خصوم أخرى".

5.4 المحاسبة على أساس تاريخ المعاملة وتسوية

يتم إثبات كافة المشتريات والمبيعات بالطريقة العادية للأصول المالية بتاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تتعهد فيه الجهة بشراء أو بيع الأصل.

إن الشراء أو البيع بالطريقة العادية هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليمها ضمن إطار الزمن المتعارف عليه بشكل عام بموجب القوانين أو الأعراف السائدة في السوق.

5.5 التكلفة المطفأة للأدوات المالية

يتم احتساب هذه التكلفة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة. إن عملية الاحتساب تأخذ بعين الاعتبار أي علاوة أو خصم على الشراء وتتضمن تكاليف ورسوم المعاملة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

5.6 مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الأصول والخصوم المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.7 القيمة العادلة للأدوات المالية

تحدد القيمة العادلة للأصول المالية المتاجر بها في أسواق مالية منظمة بتاريخ كل تقرير مالي بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في السوق أو عروض أسعار المتداول (سعر الشراء للمراكز الطويلة وسعر العرض للمراكز القصيرة)، بدون أي خصم لتكاليف المعاملة.

بالنسبة للأدوات المالية في أسواق غير نشطة، تتحدد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم مناسبة. تتضمن هذه الأساليب استخدام معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة أو الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تقييم أخرى (إيضاح 13).

5.8 مساهمات حاملي الوحدات والعجز في الوحدات و الأرباح المرحلة

إن مساهمة حاملي الوحدات تمثل القيمة الاسمية للوحدات القابلة للاسترداد التي تم إصدارها ودفعها. أصدر الصندوق فئة واحدة فقط من الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تُعد تابعة لجميع فئات الأدوات الأخرى. وهذه الوحدات قابلة للاسترداد بناءً على رغبة حاملي الوحدات مقابل مبالغ نقدية تعادل حصة نسبية من صافي قيمة موجودات الصندوق في تاريخ الاسترداد. وتبعاً لذلك، يتم تصنيف هذه الوحدات ضمن حقوق الملكية وفقاً للاستثناء الوارد في معيار المحاسبة الدولي 32 والمتعلق بالأدوات القابلة للرد.

يمثل العجز في الوحدات الفرق بين القيمة الاسمية للوحدة (1 د.ك) والمبلغ المستلم فعلياً من حاملي الوحدات أو المبلغ المدفوع لحاملي الوحدات مقابل الوحدات المستردة.

تتضمن الأرباح المرحلة أرباح الفترة الحالية والأرباح المرحلة للفتترات السابقة. جميع المعاملات مع حاملي الوحدات تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية.

5.9 معاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للصندوق حسب أسعار التحويل السائدة بتاريخ المعاملة (سعر الصرف الفوري). يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات ومن إعادة قياس البنود النقدية المقومة بالعملة الأجنبية وفقاً لمعدلات التحويل في نهاية السنة في بيان الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للبنود غير النقدية، لا يتم إعادة ترجمتها في نهاية السنة ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية (تحويل باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة)، باستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والتي يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

5.10 مخصصات وأصول محتملة والتزامات طارئة

يتم تسجيل المخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث ماضي ويكون هناك احتمال الطلب من الصندوق تدفق مصادر اقتصادية إلى الخارج ويكون بالإمكان تقدير المبالغ بشكل موثوق فيه. إن توقيت أو مبلغ هذا التدفق قد يظل غير مؤكد.

يتم قياس المخصصات بالتدفقات المقدرة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي استناداً إلى الدليل الأكثر وثوقاً والمتوفر بتاريخ التقرير، بما في ذلك المخاطر وعدم التأكد من التقديرات المرتبطة بالالتزام الحالي. وحيثما يوجد عدد من الالتزامات المماثلة، فإن احتمالية طلب تدفق في تسوية تحدد بالنظر في درجة الالتزامات ككل. كما يتم خصم المخصصات إلى قيمها الحالية، حيث تكون القيمة الزمنية للمال مادية.

لا يتم إثبات الأصول المحتملة في البيانات المالية لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقديا للمنافع الاقتصادية.

لا يتم تسجيل الالتزامات الطارئة في بيان المركز المالي لكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج أمراً مستبعداً.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

5 تابع/ السياسات المحاسبية المادية

5.11 معاملات مع أطراف ذات صلة

تتكون الأطراف ذات الصلة من مدير الصندوق وأمين الصندوق ومراقب الاستثمار وكبار حملة الوحدات والمسؤولين التنفيذيين وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية. يتم اعتماد المعاملات مع أطراف ذات صلة من قبل مدير الصندوق.

5.12 الأمور المتعلقة بالمناخ

يراعي الصندوق عند الضرورة الأمور المتعلقة بالمناخ ضمن التقديرات والافتراضات. تشمل المخاطر الناجمة عن تغيرات المناخ مخاطر التحول (مثل التغيرات التنظيمية والمخاطر المتعلقة بالسمعة) والمخاطر المادية الناجمة عن الأحداث المرتبطة بالطقس (مثل العواصف وحرائق الغابات وارتفاع منسوب مياه البحر). لم يحدد الصندوق المخاطر الجوهرية الناجمة عن التغيرات المناخية والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي ومادي على البيانات المالية للصندوق. تقوم الإدارة باستمرار بتقييم تأثير الأمور المتعلقة بالمناخ.

6 الأحكام الهامة للإدارة وعدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من إدارة الصندوق وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم والإفصاح عن الخصوم المحتملة في نهاية فترة البيانات المالية. ولكن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في المستقبل.

6.1 الأحكام الهامة للإدارة

قامت الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، بأخذ الأحكام التالية، والتي تؤثر بشكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

6.1.1 تقييم نموذج الأعمال

يقوم الصندوق بتصنيف الأصول المالية بعد إجراء اختبار نموذج الأعمال (يرجى الاطلاع على السياسة المحاسبية لبنود الأدوات المالية في إيضاح 5.3). يتضمن هذا الاختبار حكماً يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أداؤها والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول. تعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للصندوق حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يُحتفظ بالأصول المالية المتبقية من أجله لا يزال ملائماً، وفي حالة كونه غير ملائماً، تقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وما إذا كان هناك تغيير محتمل في تصنيف تلك الأصول.

6.2 عدم التأكد من التقديرات

إن المعلومات حول التقديرات والافتراضات التي لها أهم الأثر على تحقق وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف مبنية أدناه. قد تختلف النتائج الفعلية بصورة جوهرية عن تلك التقديرات.

6.2.1 القيمة العادلة للأدوات المالية

تقوم الإدارة بتطبيق تقنيات تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر هناك أسعار سوق نشط) والأصول غير المالية. وهذا يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات استناداً إلى معطيات سوقية، وذلك باستخدام بيانات واضحة سيتم استخدامها من قبل المتداولين في السوق في تسعير الأداة المالية. فإذا كانت تلك البيانات غير معلنة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل تقديراتها. قد تختلف القيم العادلة المقدرة للأدوات المالية عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة على أسس تجارية بتاريخ البيانات المالية.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

7 اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

31 ديسمبر 2024 د.ك	31 ديسمبر 2025 د.ك	
14,936,261	18,943,238	أوراق مالية محلية مسعرة
-	807,300	أوراق مالية محلية غير مسعرة*
318,669	-	أوراق مالية أجنبية مسعرة
15,254,930	19,750,538	

تمثل الأوراق المالية المسعرة استثمارات في أسهم الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي للأوراق المالية.

*يمثل الاستثمار غير المسعر استثمار الصندوق في شركة كانت مدرجة سابقاً في بورصة الكويت بقيمة 807,300 د.ك (31 ديسمبر 2024: 908,150 د.ك). إلا أنه خلال شهر نوفمبر 2025، قامت هيئة أسواق المال بإلغاء إدراج الشركة. وبناءً عليه، قام مدير الصندوق بتحديد القيمة العادلة لهذا الاستثمار باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة. وتبعاً لذلك، كما في 31 ديسمبر 2025، تمت إعادة تصنيف هذا الاستثمار ضمن المستوى 3 (إيضاح 13).

8 مساهمة حاملي الوحدات والعجز في الوحدات

مساهمة حاملي الوحدات

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
6,306,606	6,253,282	وحدات قابلة للاسترداد صادرة ومدفوعة بالكامل بقيمة 1 د.ك للوحدة

إن الصندوق هو صندوق مفتوح ذو رأس مال يتراوح بين 2,000,000 و 100,000,000 (31 ديسمبر 2024: يتراوح بين 2,000,000 و 100,000,000) وحدة بقيمة اسمية 1 د.ك لكل وحدة. يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفق خيار حاملي الوحدات بأسعار تعتمد على قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار/ الاسترداد. وتتم معالجة وتنفيذ عمليات الاكتتاب والاسترداد بشكل أسبوعي. يتحمل حاملي وحدات الصندوق المسؤولية فقط في حدود مشاركتهم في رأس مال الصندوق.

عجز في الوحدات

يمثل العجز في الوحدات الفرق بين القيمة الاسمية للوحدة (1 د.ك) والمبلغ المستلم فعلياً من حاملي الوحدات أو المبلغ المدفوع لحاملي الوحدات مقابل الوحدات المكتتب بها أو المستردة.

9 صافي قيمة الأصول لكل وحدة

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات للوحدة بتقسيم صافي الموجودات الخاصة بحاملي الوحدات على عدد الوحدات القائمة في تاريخ التقرير كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
15,557,229	19,788,813	صافي قيمة الأصول (د.ك)
6,306,606	6,253,282	عدد الوحدات القائمة (وحدة)
2.467	3.165	صافي قيمة الأصول للوحدة (د.ك)

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

10 أتعاب الإدارة وأتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار

10.1 أتعاب الإدارة الخاصة بمدير الصندوق

تُدفع أتعاب الإدارة لمدير الصندوق، وتُحتسب بنسبة 1% سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق. ويتم احتساب هذه الأتعاب واستحقاقها بشكل أسبوعي، على أن تُسدد شهريًا.

10.2 أتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار

تُدفع أتعاب أمين الحفظ إلى أمين الحفظ، وتُحتسب بنسبة 0.0625% (2024: 0.0625%) سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق قبل استقطاع أتعاب الإدارة ومراقب الاستثمار. ويتم احتساب هذه الأتعاب واستحقاقها بشكل أسبوعي، على أن تُسدد كل ثلاثة أشهر.

تُدفع أتعاب مراقب الاستثمار إلى مراقب الاستثمار، وتُحتسب بنسبة 0.05% (2024: 0.05%) سنويًا من صافي قيمة أصول الصندوق قبل استقطاع أتعاب الإدارة وأمين الحفظ. ويتم احتساب هذه الأتعاب واستحقاقها بشكل أسبوعي، على أن تُسدد كل ثلاثة أشهر.

11 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات صلة

يمثل هذا البند معاملات وأرصدة مع مدير الصندوق وأمين الصندوق ومراقب الاستثمار وشركات ذات صلة بتلك الأطراف وفقًا لشروط النظام الأساسي للصندوق.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة المتضمنة في المعلومات المالية المرحلية المكثفة هي كما يلي:

31 ديسمبر
2024
د.ك

31 ديسمبر
2025
د.ك

الأرصدة المدرجة في بيان المركز المالي

14,001	18,516	أتعاب إدارة مستحقة
4,506	5,828	أتعاب مستحقة لأمين الحفظ ومراقب الاستثمار

السنة المنتهية
في 31 ديسمبر
2024
د.ك

السنة المنتهية
في 31 ديسمبر
2025
د.ك

معاملات مدرجة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

151,572	179,697	أتعاب الإدارة (مدير الصندوق)
17,052	20,216	أتعاب أمين الصندوق ومراقب الاستثمار (أمين الصندوق ومراقب الاستثمار)

في تاريخ التقرير، يمتلك مدير الصندوق 2,711,564 وحدة، وهو ما يمثل 43.36% من الوحدات المصدرة (31 ديسمبر 2024: 2,711,564 وحدة ما يمثل 42.99%). وذلك وفقًا للنظام الأساسي للصندوق الذي يشترط ألا تقل حصة مدير الصندوق عن 100,000 د.ك. وألا تزيد عن 95% من رأس المال المساهم به في الصندوق في أي وقت.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

12 أهداف وسياسات إدارة المخاطر

تتضمن الخصوم المالية الرئيسية للصندوق مصاريف مستحقة وخصوم أخرى. إن هذه الخصوم هي في الأساس مستحقات تتعلق بمصروفات تشغيل الصندوق. لدى الصندوق العديد من الأصول المالية مثل الأرصدة لدى البنوك والأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والأصول الأخرى.

تتعرض أنشطة الصندوق إلى العديد من المخاطر المالية: مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

يضع مدير الصندوق سياسات لتخفيف كل من المخاطر الموضحة أدناه.

لا يستخدم الصندوق مشتقات الأدوات المالية.

فيما يلي وصف للمخاطر المالية وتعرض الصندوق لهذه المخاطر:

12.1 مخاطر السوق

(أ) مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تقلب قيمة الأدوات المالية النقدية نتيجة لتغير أسعار صرف العملات الأجنبية. كما في تاريخ البيانات المالية، لا يوجد لدى الصندوق أي أصول أو خصوم نقدية مقومة بالعملات الأجنبية تتعرض لأي مخاطر، وبالتالي فإن الصندوق غير معرض لأي مخاطر جوهرية بشأن العملات الأجنبية.

(ب) مخاطر معدل الربح

تنتج مخاطر معدل الربح من احتمال تأثير تغير معدلات الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. ليس لدى الصندوق أي أصول هامة تحقق أرباح متغيرة/ خصوم هامة محملة بالفائدة وبالتالي لا تتعرض لأي مخاطر جوهرية لمعدل الربح.

(ج) مخاطر الأسعار

يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم فيما يتعلق باستثماراته في الأسهم. يتم تصنيف استثمارات الأسهم كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمار في الأوراق المالية الخاصة بالأسهم، يقوم الصندوق بتنويع محفظته الاستثمارية. يتم تنويع المحفظة وفق الحدود الموضوعية من قبل إدارة الصندوق.

تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه على أساس تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم بتاريخ التقرير. خلال السنة، تمت إعادة تصنيف استثمارات معينة في أسهم من المستوى 1 إلى المستوى 3 ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وبناءً عليه، يعكس تحليل الحساسية التصنيف المعدل وتقنيات التقييم المطبقة كما في تاريخ التقرير. وباستثناء هذا التغيير، لم يطرأ أي تغيير على الطرق أو الافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

في حالة ارتفاع أسعار الأسهم بنسبة 5% (2024: 5%)، لكان تأثير ذلك على ربح السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2025 و 2024 على النحو المبين أدناه.

نقص		زيادة	
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
د.ك	د.ك	د.ك	د.ك
5%	5%	5%	5%
(762,747)	(947,162)	762,747	947,162

لا يمكن تحديد تحليل حساسية تعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم فيما يتعلق باستثماراته غير المسعرة بشكل موثوق، وذلك بسبب وجود حالات عدم تأكد جوهرية ونقص المعلومات الموثوقة اللازمة لتحديد الأسعار المستقبلية لهذه الاستثمارات.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

12 تابع/ أهداف وسياسات إدارة المخاطر

12.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً بذلك خسارة مالية للطرف الآخر. تتم مراقبة تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان على أساس مستمر. إن تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان مقيد بالقيم الدفترية للنقد والنقد المعادل.

تتركز أصول الصندوق المحملة بمخاطر الائتمان في الكويت وتنتمي إلى قطاع الصناعات المصرفية والمؤسسات المالية. يتعامل الصندوق فقط مع الأطراف ذات السمعة الطيبة.

12.3 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في احتمال عدم قدرة الصندوق على توليد موارد نقدية كافية للوفاء بالتزاماته بالكامل عند استحقاقها، أو قدرته على الوفاء بها ولكن بشروط غير مواتية بشكل جوهري.

وتتضمن الإدارة الحكيمة لمخاطر السيولة الاحتفاظ بقدر مناسب من النقد ومن الأوراق المالية القابلة للتداول، بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى التمويل من خلال مستوى مناسب من التسهيلات الائتمانية الملزم بها لتلبية الالتزامات عند استحقاقها.

يواجه الصندوق طلبات استرداد نقدية أسبوعية للأسهم القابلة للاسترداد. وبناءً عليه، تتمثل سياسة الصندوق في استثمار غالبية أصوله في أدوات مالية يتم تداولها في أسواق نشطة ويمكن استبعادها بسهولة. وتُعد الأوراق المالية المدرجة للصندوق أصول سهلة التحويل إلى نقد، حيث إن جميع هذه الأوراق مدرجة في بورصة الكويت. ولا يمثل الجزء غير المتداول بنشاط في سوق الأوراق المالية سوى نسبة محدودة من أصول الصندوق الاستثمارية.

كما لا يوجد تاريخ استحقاق تعاقدى لوحدة الصندوق، كونها قابلة للاسترداد عند الطلب بناءً على رغبة حاملي الوحدات.

كما في 31 ديسمبر 2025 و 2024، فإن التزامات الصندوق المالية التي قد تتأثر بمخاطر السيولة هي التزامات تستحق السداد خلال سنة واحدة أو أقل من تاريخ نهاية فترة التقرير. إن المبالغ المفصح عنها تمثل مبالغ التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة.

13 ملخص الأصول والخصوم المالية حسب الفئة وقياس القيمة العادلة

13.1 الأصول المالية والخصوم المالية حسب الفئة

يمكن أيضاً تصنيف القيم الدفترية للأصول والخصوم المالية للصندوق على النحو المدرج في بيان المركز المالي كما يلي:

31 ديسمبر 2024 د.ك	31 ديسمبر 2025 د.ك	
		الأصول المالية:
		بالتكلفة المطفأة:
324,180	68,220	• النقد والنقد المعادل
		بالقيمة العادلة:
15,254,930	19,750,538	• أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
15,579,110	19,818,758	
		الخصوم المالية:
		خصوم مالية بالتكلفة المطفأة:
26,306	31,704	• مصاريف مستحقة وخصوم أخرى
26,306	31,704	

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

13 تابع/ ملخص الأصول المالية والخصوم المالية حسب الفئة وقياس القيمة العادلة

13.2 قياس القيمة العادلة

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

لتوفير مؤشر حول موثوقية المدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، يصنف الصندوق أدواته المالية إلى المستويات الثلاثة المنصوص عليها في المعايير المحاسبية.

فيما يلي مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

- المستوى 1: تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة، مثل أسهم الشركات المدرجة للتداول العام، إلى أسعار السوق المعلنة في نهاية فترة البيانات المالية. إن السعر السوقي المعلن المستخدم للأصول المالية المحتفظ بها من قبل الصندوق هو سعر الشراء الحالي. هذه الأدوات مدرجة في المستوى 1.
- المستوى 2: يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط باستخدام أساليب تقييم تهدف إلى تحقيق أقصى درجات الاستفادة من بيانات سعر السوق الملحوظ والاعتماد بأقل قدر ممكن على التقديرات ذات الصلة بالمتشاة. إذا كانت كافة المدخلات الهامة المطلوبة للتقييم العادل لأداة ما ملحوظة، يتم إدراج الأداة في المستوى 2.
- المستوى 3: تدرج الأداة ضمن المستوى 3، في حال عدم استناد واحدة أو أكثر من المدخلات الهامة على بيانات سعر السوق الملحوظ. وينطبق هذا الأمر على أسهم الشركات غير المدرجة.

المستوى الذي يصنف ضمنه الأصل أو الالتزام يتم تحديده بناء على أدنى مستوى للمعطيات الهامة التي أدت إلى قياس القيمة العادلة.

إن الأصول والخصوم المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن مدرج القيمة العادلة كما يلي:

الإجمالي د.ك	المستوى 3 د.ك	المستوى 2 د.ك	المستوى 1 د.ك
31 ديسمبر 2025			
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
18,943,238	-	-	18,943,238
807,300	807,300	-	-
19,750,538	807,300	-	18,943,238
31 ديسمبر 2024			
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر			
15,254,930	-	-	15,254,930
15,254,930	-	-	15,254,930

القياس بالقيمة العادلة

فيما يلي طرق وتقنيات التقييم المستخدمة لأغراض قياس القيمة العادلة والتي لم يطرأ عليها تغيير مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة، كما يلي:

(أ) أسهم مسعرة

جميع الأوراق المالية المدرجة التي تمثل حقوق ملكية يتم تداولها تداولاً عموماً في أسواق الأوراق المالية. تم تحديد القيم العادلة بالرجوع إلى عروض أسعارها المعلنة بتاريخ البيانات المالية.

(ب) أسهم غير مسعرة

تتضمن البيانات المالية حيازات في أوراق مالية غير مسعرة يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم الأخرى التي تتضمن بعض الافتراضات التي لا يمكن دعمها بأسعار أو معدلات السوق القابلة للملاحظة.

تابع/ إيضاحات حول البيانات المالية

13 تابع/ ملخص الأصول المالية والخصوم المالية حسب الفئة وقياس القيمة العادلة

13.2 تابع/ قياس القيمة العادلة
يبين الجدول التالي المعلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة لتلك الأصول المالية (بصفة خاصة، أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة).

الأصول المالية	القيمة العادلة كما في		التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	المدخلات الهامة غير الملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	31 ديسمبر 2025 د.ك	31 ديسمبر 2024 د.ك				
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:						
أوراق مالية مسعرة	18,943,238	15,254,930	1	أسعار العرض المعلنة	لا يمكن تطبيقه	لا يمكن تطبيقه
أوراق مالية غير مسعرة	807,300	-	3	التدفقات النقدية المخصومة	تقديرات التدفقات النقدية ومعدل الخصم	كلما ارتفعت تقديرات التدفقات النقدية وانخفض معدل الخصم، أدى ذلك إلى ارتفاع القيمة العادلة

سيكون الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر غير جوهري في حال تم تغيير متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لقياس القيمة العادلة لاستثمارات المستوى 3 بنسبة 1%.

قياسات القيمة العادلة للمستوى 3

إن الأصول المالية للشركة المصنفة في المستوى 3 تستخدم طرق تقييم تستند إلى مدخلات جوهريّة غير مبنية على البيانات السوقية المعلنة. كما يمكن تسوية الأدوات المالية ضمن هذا المستوى من الأرصة الافتتاحية إلى الأرصة الختامية على النحو التالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
المحول من المستوى 1 إلى المستوى 3	805,000	-
التغير في القيمة العادلة	2,300	-
كما في 31 ديسمبر	807,300	-

14 إدارة مخاطر رأس المال

يتمثل رأسمال الصندوق في صافي الموجودات الخاصة بحاملي الوحدات. ويمكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات الخاصة بحاملي الوحدات بشكل جوهري على أساس أسبوعي، نظراً لخضوع الصندوق لعمليات اكتتاب واسترداد أسبوعية وفقاً لتقدير حاملي الوحدات، بالإضافة إلى التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو المحافظة على قدرته على الاستمرارية، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الوحدات وتقديم منافع للمنتفعين الآخرين، وكذلك للمحافظة على قاعدة رأس مال قوية لدعم تنمية الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تقتضي سياسة الصندوق القيام بما يلي:

- مراقبة مستوى الاكتتابات والاستردادات الأسبوعية مقارنةً بالموجودات التي يتوقع الصندوق القدرة على تسيلها خلال 7 أيام، وتعديل مقدار التوزيعات التي يدفعها الصندوق لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.
 - استرداد وإصدار وحدات جديدة وفقاً لوثائق النظام الأساسي للصندوق، والتي تتضمن القدرة على تقييد عمليات الاسترداد واشتراط حد أدنى معين للملكية والاكتتابات.
- يراقب مدير الصندوق رأس المال بناء على قيمة صافي الموجودات الخاصة بحاملي الوحدات.

15 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية. لم يكن لإعادة التصنيف تلك أي تأثير على صافي موجودات حاملي الوحدات ونتائج السنة المقارنة.



بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير المراجعة الشرعية المرحلية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025
لصندوق المركز الإسلامي

السادة / الهيئة الإدارية لصندوق المركز الإسلامي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

وفقا لتعليمات هيئة أسواق المال في دولة الكويت الواردة ضمن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، المادة (2-18-6) من الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي)، بشأن تقارير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، نقدم لكم تقرير المراجعة الشرعية المرحلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بهدف بيان نتائج المتابعة والفحص عن مدى التزام إدارة الصندوق بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها.

المقدمة:

لقد راجعنا العمليات والأنشطة (المعاملات) التي تم إبرامها وتنفيذها من قبل الجهات المسؤولة في صندوق المركز الإسلامي (الصندوق)، كما اطلعنا على المركز المالي المرحلي كما في 31 ديسمبر 2025 والايضاحات حول المعلومات المالية المرحلية. إن إدارة الصندوق هي المسؤولة عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية طبقا لفتاوى وقرارات المرجعية الشرعية للصندوق، كما تقع عليها مسؤولية التأكد من أن جميع الأنشطة والأعمال المنفذة تتوافق مع الأحكام والمبادئ الشرعية، ومع أية متطلبات حوكمة شرعية. إن مسؤوليتنا تتمثل في إبداء استنتاج حول مدى موافقة أعمال الصندوق لأحكام الشريعة الإسلامية استنادا إلى مراجعتنا للعمليات والمعلومات والنتائج التي توصلنا إليها، وبيان أية ملاحظات خاصة بذلك.

نطاق المراجعة:

لقد شملت مراجعتنا الاطلاع على تقرير التدقيق الشرعي الداخلي عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والبيانات المالية المرحلية للصندوق إضافة الى إجراءات أخرى، بهدف الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق إجراءات المراجعة الشرعية. إن نطاق المراجعة الشرعية الفعلية أقل مما هو مطبق في عملية التدقيق الشرعي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وهي بالتالي لا تمكننا من التأكيد على أننا على علم بكافة الأحداث الهامة التي من الممكن تحديدها خلال عملية التدقيق، وبناء عليه فإننا لا نبيدي رأيا يتعلق بالتدقيق.



شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

النتيجة:

استنادا إلى مراجعتنا لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن العقود والعمليات والأنشطة المتعلقة بمعاملات الصندوق وقائمة المجال الاستثماري للصندوق التي تمت خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 فيها ما يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية للصندوق.

والله سبحانه خير وكيل وحسيب

د. يزيد محمد القطان

مساعد المدير العام

